مجلة
كلية التــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الحادي والأربعون
30 نيسان 2025
ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير
أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

عوارض واليات تعديل دستور جمهورية العراق (2005)

م. د. عزيز مصلح حسين علي

الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسة
قسم القانون العام

الملخص:
يتناول هذا البحث دراسة عوارض وآليات تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005، والذي يُعتبر أحد المعالم الأساسية في تاريخ العراق الحديث بعد سقوط النظام السابق. يهدف البحث إلى تحليل الجوانب الهيكلية والتشريعية التي عملت على تشكيل الدستور، مع التركيز على كيفية تأمين التوازن بين المصالح المتباينة للأطراف السياسية والاجتماعية المتنوعة في البلاد. تمثل التعديلات المقترحة أداة ضرورية لإعادة تقييم الأسس القانونية التي تحكم الدولة العراقية وتعزيز الاستقرار السياسي.
يتوسع البحث في استكشاف العوامل التي تؤثر على فعالية التعديل الدستوري، بما في ذلك التشريعات الموجودة والخلافات السياسية التي قد تعترض سبيل الإصلاح. تعتبر آليات التعديل، سواء كانت بسيطة أو معقدة، محورية لإرساء مبادئ الديمقراطية والشفافية، وقد يختلف تفسيرها حسب الانتماءات السياسية. كما يتناول البحث تأثير التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب الآثار الاجتماعية التي تؤثر في قدرة الدستور على البقاء كأداة فعالة لتحقيق تطلعات الشعب العراقي.

كلمات مفتاحية: عوارض تعديل الدستور, الجوانب الهيكلية والتشريعية, توازن المصالح, مبادى الديمقراطية.

المقدمة:
تُعتبر عملية تعديل الدستور واحدة من أبرز التحديات الكبيرة التي تواجه الأنظمة السياسية في الدول الحديثة، ولا سيما في الدولة العراقية التي تشهد مجموعة من التحولات المستمرة منذ عام 2005 منذ اعتماد الدستور العراقي الجديد، تمثل الحاجة لتعديله مسألة ذات أبعاد متعددة تتجاوز البعد القانوني لتشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.
فالدستور، باعتباره العقد الأساسي الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمواطنين، يتطلب آليات مرنة للمراجعة والتعديل. هذه الآليات يجب أن تضمن تحقيق التوازن الدقيق بين الحقوق الفردية واحتياجات الجماعة، مما يستدعي اهتمام جميع الأطراف المعنية.
إن هذا النص يهدف إلى تقديم إطار شامل ومفصل لفهم عوارض وآليات تعديل الدستور العراقي، وهذا ما يتيح لصانعي القرار والمجتمع المدني القدرة على التعاطي بصورة فعّالة مع هذه القضية الحيوية والمهمة. تتطلب هذه العملية جهود تعاونية واضحة، تعكس بصورة دقيقة تطلعات ورغبات كافة فئات الشعب العراقي بكل تنوعه وأطيافه.

اولا: أهمية البحث:
تكتسب دراسة "عوارض وآليات تعديل دستور جمهورية العراق (2005)" أهمية كبيرة في السياق السياسي والاجتماعي الحالي للعراق، وذلك لتداخلها الفريد مع العديد من القضايا الحيوية التي تواجه الدولة. الدستور، بوصفه الوثيقة التي تحدد أسس الحكم والقيم التأسيسية للمجتمع، يعد مرجعاً أساسياً للحفاظ على الهوية الوطنية وتوفير إطار قانوني للتعامل مع التحديات المختلفة.
لذا تتطلب عملية تعديل الدستور تحليلاً دقيقاً لمتطلبات الشارع العراقي، وتوازن القوى بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية. إن البحث في هذا المجال يعكس تفاعلات معقدة بين الطموحات المحلية والمصالح المتنافسة، مما يمكّن من فهم أعمق لكيفية إدارة التغيرات اللازمة لتحقيق الاستقرار والسلام الأهلي. كما يسهم هذا الجهد البحثي في تقييم مدى فعالية الآليات القانونية المستخدمة.

ثانيا: هدف البحث:
تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف عوارض وآليات تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005، من خلال تحليل أهداف البحث وتحديد نطاقه. يهدف البحث إلى تقديم فهم شامل لأهمية التعديلات الدستورية في إطار التطورات

السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ عام 2003. إن الدستور العراقي، الذي تم إقراره في مرحلة معقدة من التاريخ الحديث للعراق، يمثل خطوة حاسمة نحو بناء نظام ديمقراطي يسعى لتحقيق التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع.

من الضروري تسليط الضوء على الآليات المتاحة لتعديل الدستور، حيث ينص الدستور الحالي على إجراءات واضحة تتعلق بكيفية إدخال التعديلات، والتي تشمل إما اقتراحات من قبل الحكومة أو من عدد محدد من أعضاء البرلمان. يدعو البحث إلى تحليل هذه الآليات، وتقييم مدى فعاليتها في الاستجابة لاحتياجات الشعب العراقي وتطلعاته نحو الديمقراطية والاستقرار.

ثالثا: مشكلة البحث:

تعدّ مشكلات البحث المتعلقة بدستور جمهورية العراق عام 2005 متجذرة في سياقات سياسية واجتماعية عميقة تعكس تعقيد الوضع العراقي. من جهة، يبرز عجز بعض المكونات الاجتماعية والسياسية عن التكيف مع مضامين الدستور، مما أدى إلى مشكلات في الوفاق الوطني واستمرارية العملية الديمقراطية، التي كانت في الأصل تستند إلى توافقات هشة بين مختلف المكونات.

من جهة أخرى، يعاني الدستور من انتقادات تتعلق بقابليته للتعديل وما يترتب على ذلك من تعقيدات. إذ ينص الدستور على آليات محددة لتعديله، إلا أن هذه الآليات تعكس في حد ذاتها مشكلات سياسية متجذرة تتعلق بتوافق القوى السياسية في العراق. غير أن هذه المكانة الخاصة للتعديل أضحت سلاحاً ذا حدين؛ فهي تتيح إمكانية التكيف مع المتغيرات، لكنها أيضاً قد تؤدي إلى تفاقم الانقسام بين القوى السياسية.

رابعا: منهجية البحث:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف العوارض وآليات تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005 من خلال منهجية تحليلية تجمع بين البحوث الوثائقية والكيفية. يتمثل الجانب الوثائقي في استعراض النصوص الدستورية والتعديلات المقترحة من قبل مختلف الأطراف السياسية والشعبية. ويتم جمع هذه الوثائق من مصادر رسمية وغير رسمية، بما يشمل سجلات البرلمان، ومداولات اللجنة الدستورية، وتقارير المنظمات الحقوقية. تُعتبر هذه المصادر أساسية لفهم العمليات المعقدة التي أسفرت عن إصدار الدستور، فضلاً عن العوامل التي أدت إلى اقتراح التعديلات.

إلى جانب ذلك، ستُستخدم أدوات تحليل النصوص لفحص السياق والرموز المستخدمة في النقاشات حول الدستور. من خلال هذه الأدوات، يتم رصد الخطابات السائدة والمفاهيم المهيمنة، مما يساهم في توضيح العلاقة بين النص القانوني والواقع السياسي. بالنظر إلى أهمية البنية الثقافية والاجتماعية في تشكيل وجهات النظر حول دستورية العراق، فإن منهجية البحث هذه تسعى إلى تعزيز الفهم الأكاديمي والمجتمعي لكيفية تفاعل القوانين مع احتياجات المجتمع. وبينما يسعى العراق إلى تحقيق الاستقرار السياسي، يظل الدستور أداة حيوية يجب أن تعكس آمال الشعب وتطلعاته نحو مستقبل ديمقراطي مستدام.

المبحث الاول

الأُسس القانونية لتعديلات الدستور

تمثل الأسس القانوني لتعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005 أحد العناصر الأساسية للغاية لضمان استمرارية النظام الديمقراطي والحفاظ على شرعية المؤسسات القانونية التي تشكل جوهر حياة المجتمع المدني. يتناول هذا الإطار بشكل شامل ودقيق عملية التعديل الدستوري، حيث أن المادة 126 من الدستور تحدد الشروط اللازمة والآليات المحددة التي تضمن المشاركة الواسعة والتمثيل الفعّال لأطياف المجتمع، وذلك بمختلف خلفياتهم الثقافية وأفكارهم وأيديولوجياتهم المتنوعة التي تسهم في تشكيل هوية الوطن. تشير المادة المذكورة بوضوح إلى إمكانية تعديل الدستور عبر مبادرة واضحة من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب، وبما يتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس، مما يعكس جوهر أهمية توافق الآراء وتفاهمات السياسية لضمان مشروعية التعديلات المقترحة. على الرغم من وجود آليات واضحة ومحددة في النصوص القانونية، إلا أن التحديات التي تواجه تطبيق هذا الإطار القانوني تتسارع بشكل ملحوظ نتيجة التركيب السياسي المعقد والمتشابك الذي يشهده العراق في الوقت الحالي[1].

تتطلب العملية التشريعية للتعديل الدستوري جمع توافقات سياسية قد تكون صعبة المنال، وغالبًا ما تظل مستعصية في أوقات الانقسام السياسي الحاد الذي جعل من الصعب تحقيق أي تقدم ملموس، الأمر الذي يؤدي غالبًا إلى تأجيلات أو تلاعبات في المسارات القانونية، ويعكس هشاشة الحالة السياسية السائدة في البلاد. ليس فقط القوانين وحدها هي التي تواجه هذه التحديات، بل أيضًا الممارسات السياسية تلعب دورًا محوريًا مع تفشي

1- د. علي يوسف الشكري , مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية , ط1 , ايتراك للنشر والتوزيع , القاهرة , 2004 ص66.

الفجوات بين الأطراف ومن دون ضبط حقيقي للعمليات السياسية. يتعين على القوى السياسية أن تلتزم بالقوانين المعمول بها، مع المحافظة في الوقت ذاته على خطوطهم الحمراء السياسية التي تحدد المواقف وتؤثر بشكل كبير في قراراتهم الاستراتيجية. يدعو هذا الوضع المعقد الذي تمر به العملية السياسية إلى تعزيز الشفافية وضرورة المشاركة الفعالة والتمثيل الديمقراطي في كافة جوانب العملية السياسية، مما يعزز من فرص تحقيق تعديلات بناءة وصالحة تعكس احتياجات الشعب العراقي وتطلعاته المشروعة إلى مستقبل أفضل وأكثر ازدهارًا[1].

إضافةً إلى ذلك، تبرز مسألة حماية حقوق الأقليات ودستورية أي تعديلات مقترحة كجانب آخر حيوي ومهم جدًا في الإطار القانوني لتعديل الدستور. كل تعديل يجب أن يشكل استجابة حقيقية وفعالة للواقع السياسي والاجتماعي المتغير الذي تمر به البلاد في كل لحظة، مما يتطلب التزامًا قويًا بالقواعد العامة للحماية والحقوق المتساوية. يتطلب الأمر معالجة دقيقة وشاملة لضمان عدم تعارض التعديلات مع أسس العدالة الاجتماعية والمبادئ الديمقراطية، التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي ناجح. إن تحسين الإطار القانوني لتعديل الدستور قد يتطلب النظر بشكل معمق وهادف في التجارب الدولية الناجحة، حيث يمكن للدولة العراقية الاستفادة بشكل كبير من الأطر القانونية وآليات وعمليات التعديل الدستوري التي أثبتت فعاليتها في بلدان عربية ودول أخرى، مما يمكن أن يسفر عن تطوير حلول أكثر توافقًا واستدامة للتحديات العراقية المعقدة التي لا تزال تؤثر بشكل جلي على تطور البلاد واستقرارها السياسي والاجتماعي[2].

المطلب الاول: العمليات السياسية وتأثيرها على التعديل

العمليات السياسية تشكل عنصراً حيوياً وجوهرياً في تحديد كيفية تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005، نظرًا لأنها تتأثر بعوامل متعددة ومعقدة ومتنوعة، منها التوازنات السياسية المختلفة، الهوية الوطنية المتنوعة، والنزاعات الطائفية المستمرة التي لطالما كانت تجسيدًا لصراع طويل الأمد. التأثيرات السياسية على عملية التعديل تكتسب أبعاداً ووجهات نظر متعددة ومعقدة، حيث يمكن أن تكون هذه التأثيرات ذات طابع إيجابي وسلبي في آن واحد، وفقًا للسياقات الاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية، مما يجعل من النقاش حولها حيويًا للغاية. إذ إن توزيع السلطات، خاصةً بين المكونات الأساسية للعراق، يعكس البنية التحتية بشكل دقيق ودوران العملية الدستورية بشكل كامل، مما يؤكد على أهمية التوازن بين القوى والمكونات المختلفة في المجتمع. حيث ترتبط معايير التعديل بالقدرة على التوصل إلى توافقات سياسية مرضية تسهم في تعزيز الاستقرار وبناء نظام ديمقراطي فعال يكون قابلاً للاستمرار وتحقيق العدالة الشاملة[3].

على سبيل المثال، يؤدي وجود قوى سياسية متعددة ومتنافسة إلى صعوبة كبيرة جداً في تحقيق توافق شامل حول تنفيذ التعديلات الدستورية الضرورية، مما يفتح المجال بشكل واسع أمام حدوث صراعات سياسية محتملة قد تعيق بشكل كبير وفرص التغيير المنشود الذي يسعى إليه المجتمع بأسره. يستطيع التحالف بين القوى السياسية المختلفة أن يسهل بشكل كبير عملية التعديل، إذ يشجع على الحوار الفعّال والشراكة البناءة بين الأطراف، لكن في الوقت ذاته، قد تتحول هذه التحالفات إلى أدوات للهيمنة السياسية التي قد تسيء إلى الديمقراطية السليمة، مما يقوض من قدرة التعديل على الاستجابة الفعّالة والملموسة لاحتياجات جميع مكونات المجتمع بفاعلية وإيجابية. وعبر التركيز على القضايا المهمة مثل الحقوق الإنسانية الأساسية وضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يمكن أن تؤدي العمليات السياسية المتوازنة والممنهجة إلى تعزيز فعالية الدستور في تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، رغم التحديات الكبيرة والصعبة التي قد ترافق ذلك والتي قد تؤثر بشكل ملحوظ على سير العملية السياسية الشاملة[4].

المطلب الثاني: عوارض تعديل الدستور

تتعدد العوارض التي تواجه عملية تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005، وتؤثر بشكل عميق على إمكانية تحقيق التعديلات المطلوبة. هذه العوارض تلقي بظلالها على مجمل العملية السياسية وتعرقل السبل المؤدية إلى التطوير المنشود في النظام الدستوري. يمكن تقسيم هذه العوارض إلى ثلاثة أصناف رئيسية: العوارض السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، حيث تشكل كل واحدة من هذه الأصناف بحد ذاتها عقبة مؤثرة تحتاج إلى معالجة دقيقة[5].

1- د. حسن البحري: القانون الدستوري والنظرية العامة ص143.

2 - د. عدنان عاجل , القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق , مؤسسة النبراس, للطباعة والنشر والتوزيع , 2010 .

3- رقية المصدق, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, دار توبقال للنشر, الدار البيضاء, المغرب,1988, ص75.

4- د. منذر الشاوي, القانون الدستوري, ج1, نظرية الدولة, ط2, العاتك لصناعة الكتاب, القاهرة, 2007.

5- د. حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية والقانون الدستوري, الدار الجامعة, بيروت 1988, ص67.

على الصعيد السياسي، تعكس التركيبة القوية والمعقدة للمشهد السياسي العراقي تحديات كبيرة تعرقل مسار أي تعديل. فعلى الرغم من وجود آليات دستورية واضحة ومحددة لتعديل الدستور، إلا أن الانقسامات الجادة والعميقة بين القوى السياسية المختلفة تعوق بشكل فعلي عملية التفاوض حول التعديلات المطلوبة. تتجلى الضغوط السياسية في الخوف من فقدان المكاسب السياسية الحالية أو الهيمنة على المجالس التشريعية للأحزاب، وهذا القلق يزيد بالطبع من مقاومة بعض الفصائل السياسية لتغيير أي جزء من الدستور.

هذا الوضع المتأزم يعكس أيضاً الواقع الاجتماعي الذي يعاني منه الشعب العراقي، حيث يمتزج القلق مع الهواجس المتعلقة بالحقوق والامتيازات. ضغوط المجتمع تسهم أيضاً في تعقيد العملية، إذ يتزايد الشعور بالاستياء من الطبقات السياسية الحالية التي يُنظر إليها على أنها غير قادرة على تقديم أي تعديلات تعبر عن رغبات الشعب. وهذا ما يفاقم من حالة الاستقطاب والتوترات السياسية، حيث يظل كل طرف متمسكاً بمواقفه دون خطوات ملموسة نحو حلول توافقية، كما أن التحديات الاقتصادية تضع مزيداً من الضغوط على العملية السياسية، مما يزيد الأمر تعقيداً[1]. وعلية يمكن تقسيم العوارض التي تعيق تعديل الدستور الى الاتي ومنها:

المطلب الثالث: اشكال العوارض التي تقع على تعديل الدستور

العوارض السياسية تتميز العوارض السياسية في عملية تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005 بتعقيدها وكثرتها، حيث تلعب القوى السياسية بشكل مركزي دورًا حيويًا في تحديد الاتجاهات التي يسير فيها التعديل ونجاحه من عدمه. تعكس هذه العملية المشهد السياسي العراقي بجميع تعقيداته وحقائقه المتنوعة، إذ يتواجد عدد كبير من الأحزاب والمجموعات السياسية التي تمثل طوائف مختلفة، مما يضيف المزيد من الطبقات المعقدة إلى صعوبة التوصل إلى توافق حول التعديلات الدستورية المطلوبة بشكل فعّال. في هذا السياق، تتضح النزاعات الحزبية والطائفية كواحدة من أبرز العوائق التي قد تؤخر وتعيق مسار التعديلات، حيث أن الاختلافات الإيديولوجية والمبادئ السياسية المتباينة تستنزف طاقات الحوار والنقاش وتحد من قدرة الفاعلين السياسيين على تحديد نقاط التوافق الممكنة[2].

علاوة على ذلك، يُعتبر غياب الاستقرار السياسي واحدًا من العوامل المحورية والمؤثرة بشكل كبير على سير عملية التعديل الدستوري. فقد شهد العراق على مر السنوات العديد من التغييرات الحكومية المتكررة وأزمات سياسية عميقة تعكس عدم الاستقرار والتذبذب في إدارة الحكم، مما يضعف الثقة بين الأطراف السياسية المختلفة ويعيق المساعي نحو تحقيق تعديل دستوري شامل يلبي تطلعات الشعب وتوقعاته. إن هذا الافتقاد للاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تفشي الاستقطاب بين القوى السياسية، حيث تسعى كل منها لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة والوطنية، مما يعمق الانقسامات ويزيد من التوترات[3]. اما العوارض الاجتماعية تتجلى العوارض الاجتماعية المتعلقة بتعديل دستور جمهورية العراق 2005 في العديد من الجوانب المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على المناخ الاجتماعي والسياسي في البلد.

تأتي هذه العوارض كنتيجة مباشرة للتنوع الاثني والديني في المجتمع العراقي، والذي يحمل في طياته حساسيات تاريخية عميقة ومعقدة تساهم بدورها في تشكيل الكيان الاجتماعي للعراق. يُعتبر الفشل في اعتماد إطار تشاركي فعّال لإشراك جميع مكونات المجتمع في عملية التعديل، وخاصة الأقليات، أحد أبرز العوامل التي قد تؤدي إلى تفاقم الانقسام الاجتماعي وزيادة الاحتقان السياسي بشكل ملحوظ. إن هذا الانقسام يعكس تأثيره الواضح على تصور الجماعات المختلفة تجاه التغييرات الدستورية، مما ينتج عنه تأثير سلبي على مستوى الثقة في المؤسسات الحكومية وعملية التفاعل المدني بين الفئات المختلفة في المجتمع.

المرتبطة بمسألة الهوية الوطنية قد تزداد تعقيداً وتتفاقم بصورة ملحوظة في حال لم يتم التعامل بشكل جاد ومسؤول مع القضايا الحساسة مثل توزيع الثروات والسلطة بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية بشكل عادل وشفاف[4]. اما العوارض الاقتصادية من الجوانب الحرجة التي تؤثر على عملية تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005، حيث تتداخل هذه العوارض مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة. إن التحديات مثل

1- ليث كمال نصراوين, أثر التعديلات الدستورية لعام 2011م على السلطات العامة في الأردن, مجلة دراسات, علوم الشريعة والقانون، المجلّد(40), العدد(1), الجامعة الأردنية, عمان,2013, ص220.

2- ماجد راغب الحلو الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية. المؤلف :. اللغة : العربية. ترجمة : غير موجود. سنة النشر : 2005. ص, ص, 10-11.

3- د. غازي فيصل مهدي نص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في الميزان الطبعة الاولى - موسوعة الثقافة القانونية - بغداد 2008- ص3.

4- احمد علي عبود الخفاجي اثر التعديلات الدستورية على الاصلاح الاجتماعي في العراق , مجلة القانون الدستوري , والعلوم الادارية, اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المانيا برلين, العدد 16 ,اغسطس2022 .

البطالة، ارتفاع معدلات الفقر، والفساد المالي، مجتمعة تشكل هواجس حقيقية تعيق التقدم نحو إعادة صياغة الدستور. أهمية تحليل هذه العوامل تكمن في القدرة على استيعاب كيف يمكن لهذه الضغوط الاقتصادية أن تؤثر على القبول العام للتعديلات الدستورية المقترحة[1].

المبحث الثاني
الآليات المقترحة لتعديل الدستور

تتطلب الآليات المقترحة لتعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005 دراسة عميقة وشاملة لفعاليات الأدوات القانونية والسياسية المتاحة والتي تعمل على تحسين الوضع القانوني والسياسي في البلاد. واحدة من هذه الآليات المهمة والمحددة هي الآلية التشريعية، التي يتم من خلالها تقديم مشروع التعديل إلى مجلس النواب ليقوم بدوره في القيام بتقويمه ومراجعته. يتعين على مجلس النواب بعد ذلك التصويت على مشروع التعديل من خلال أغلبية مطلقة، مما يعكس أهمية الحاجة إلى الموافقة السياسية والعامة للوصول إلى توافق يحقق العدالة والديمقراطية. تعتبر هذه العملية حيوية جداً، خاصة بسبب تعقيد المشهد السياسي العراقي المتعدد الأبعاد والمتغير باستمرار، مما يتطلب وجود توافق وتفاهم قوي بين الكتل السياسية المختلفة. لذا تبرز الحاجة الملحة إلى تشكيل لجان مختصة وعاملة، مهمتها تمهيد الطريق لمناقشات غنية وشاملة، تُنتج تعديلات تعكس وتتماشى مع تطلعات وآمال الشعب العراقي في بناء مستقبل أفضل[2].

من جهة أخرى، تقدم الآلية الاستفتائية طريقة مباشرة وفعّالة جدًا لإشراك المواطنين في عملية تعديل الدستور. وفقًا للأحكام الواردة في الدستور، يمكن إجراء استفتاء شعبي بمسعى لاستطلاع آراء الجمهور حول التعديلات المقترحة, وهي وسيلة تُعزز من سيادة الشعب وتُحسن من شرعية التعديلات المقترحة. مما يجعل من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الهامة. غير أن إجراء الاستفتاء يتطلب توافر بيئة سياسية مستقرة وخالية من التوترات والصراعات المختلفة. بجانب ذلك، فإنه من المهم وجود برامج توعوية فعّالة تُعزز من فهم العامة لمحتوى التعديلات وآثارها المحتملة على المجتمع, مما يسهم بشكل كبير في زيادة نسبة المشاركة العامّة وتفاعل الناس مع القضايا المطروحة[3].

أخيرًا، تُعتبر الآلية التفاوضية مدخلًا إضافيًا ومهمًا يمكن أن ينظم الحوار بشكل فعّال وملموس بين مختلف أطراف العملية السياسية المتنوعة والمعقدة. يتضمن ذلك تشكيل لجان مشتركة تضم مجموعة من مختلف القوى السياسية والمجتمعية، بحيث يعمل جميع الأعضاء معًا لتحقيق نقاشات معمقة وبناءة حول القضايا الرئيسية المهمة التي تحتاج إلى تعديل وإصلاح شامل. هذه اللجنة قد تُسهم بشكل كبير وبارز في الحد من الفجوات والاختلافات بين المكونات المختلفة، مما يسهل التفاهم والتواصل الفعّال، وتقديم مقترحات تتسم بالتوازن الشامل وتراعي احتياجات وتطلعات جميع الأطراف المعنية. تستند فعالية هذه الآلية التفاوضية على أهمية بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية، مع وجود ضمانات واضحة ودعم مستمر لاستمرارية الحوار وضمان سلاسته ونجاحه. هذا الأمر يتطلب التزامًا وإرادة قوية من الجميع للعمل بروح التعاون والاحترام المتبادل.

تتداخل هذه الآليات الثلاث، مما يستدعي تنسيقًا دقيقًا لتحقيق الهدف المشترك من التعديل الدستوري: تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي في العراق[4].

المطلب الاول: الآلية التشريعية

تعتبر الآلية التشريعية إحدى الركائز الأساسية والمهمة للغاية في عملية تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005، حيث ترسم هذه الآلية الإطار القانوني الضروري لإجراء التغييرات المطلوبة كاستجابة ملحة لمتطلبات التطور السياسي والاجتماعي الذي يشهده البلد. وفقاً للمواد الدستورية المعمول بها، تبدأ عملية التعديل بمبادرة من رئيس الجمهورية أو من عدد من أعضاء البرلمان، مما يعكس الطابع التشاركي الضروري الذي يتميز به النظام الديمقراطي العراقي. هذا النظام الديمقراطي يستند إلى مبدأ الحوار والتوافق بين مختلف الفئات السياسية والدينية والاجتماعية. يتطلب التعديل دستوريًا الحصول على تأييد ثلثي أعضاء مجلس النواب، مما يعكس بذلك إرادة الأغلبية المطلوبة في النظام البرلماني الحالي. تتضاعف أهمية هذه المادة من الدستور، حيث أنها تزيد بشكل كبير من شرعية أي تغييرات مقترحة، مما يساهم بشكل فعّال في تحقيق الاستقرار السياسي ويدعم مسيرة الديمقراطية التي تعد أساس التطورات المستقبلية في البلاد([5]).

1- طه رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري, مطبعة جامعة عين شمس , القاهرة 1979, ص275.
2- عوض الليمون, الوجيز في النظم السياسية ومبادى القانون الدستوري, ص290.
3 - طه رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري, مطبعة جامعة عين شمس , القاهرة 1979, ص277.
4 - شريعة ماشطي المشاركة السياسية اساس الفعل الديمقراطي مجلة الباحث الاجتماعي العدد (10) بلول (2010) ص144.
5 - محمد رجب سماق: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية , الاقتصادية والسياسية, 2020 تاريخ الزيارة 2025/3/3.

تتضمن الآلية التشريعية عدة مراحل تتعلق بالتحضير والنقاش والمراجعة، حيث يبدأ النقاش حول التعديلات المقترحة داخل اللجان البرلمانية المختصة. تتيح هذه اللجان فرصة فحص القضايا بشكل دقيق، كما تمنح الأطراف المعنية الفرصة لتقديم آرائها ومقترحاتها. بعد ذلك، يتم عرض النص المعدل على البرلمان لمناقشته، حيث يجب أن تمر التعديلات بعدة جلسات برلمانية قبل التصويت النهائي. يتطلب الأمر تفاعلًا بين مختلف الكتل السياسية والأطراف الفاعلة، وبالتالي التأكيد على أهمية الحوار كوسيلة لتفكيك أي عقبات تعترض طريق التعديل.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية ضمان توازن القوى في العملية التشريعية كعنصر أساسي لا يمكن تجاهله. يمكن أن تؤثر العوامل السياسية الراهنة، مثل الانقسام الطائفي والمناطقية المستفحلة، بشكل كبير ومباشر على قدرة البرلمان على الاتفاق والالتقاء على تعديلات معينة تتعلق بالقوانين والإجراءات. لذا، فإن فهم هذه الديناميكيات الداخلية يعد أمرًا جوهريًا وضروريا من أجل ضمان فعالية واستقرار الآلية التشريعية، مما يعكس بشكل واضح حساسية وتعقيد الوضع السياسي القائم في العراق. هذه العملية التشريعية، إذا ما تمت بروح من التعاون والمشاركة الفعّالة بين جميع الأطراف المعنية، يمكن أن تؤدي إلى تحسينات جذرية ومؤثرة في كيفية إدارة الدستور[1].

المطلب الثاني: الآلية الاستفتائية

تُعَدّ الآلية الاستفتائية واحدة من الطرق الأساسية لتعديل الدستور العراقي لعام 2005، حيث تتيح للناخبين التعبير عن آرائهم حول التعديلات المقترحة بطريقة مباشرة وفعّالة وواضحة. تنبع أهميتها الكبيرة من كونها تعكس الإرادة الشعبية وتعزز من تفاعل المواطنين مع العملية السياسية والديمقراطية، فتساهم بالتالي في تعزيز شرعية وأهمية أي تغييرات دستورية محتملة تطرأ على البلاد. إن الإجراء الاستفتائي يُعتبر أداة ديمقراطية هامة تدعم المشاركة الواسعة والفعّالة للمواطنين في صناعة القرار السياسي، كما يضمن إضفاء الطابع الشعبي والديمقراطي النابع من المواطنين على التعديلات الدستورية التي قد تقررها الهيئات المختصة والمعنيّة. وهذا بحد ذاته يُعتبر خطوة إيجابية نحو تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق الوحدة في العراق وتماسكه، حيث يمكن أن تساهم هذه الآلية المعززة للديمقراطية في تحسين الثقة بين الحكومة والشعب، وتعزز من قبول المواطنين للقرارات المتخذة من قبل السلطات. إن إشراك المواطنين في عملية الاستفتاء يُعدُّ علامة من علامات الإنجاز الديمقراطي، مما يجعل من الضروري أن يتم تسليط الضوء على أهميته واستمراريته في الحياة السياسية[2].

في سياق الآلية الاستفتائية، يتم تحديد مشروعية التعديلات بناءً على النصوص الدستورية. حيث تستوجب التعديلات الدستورية استفتاءً شعبيًا في حال كانت تمس جوهر النظام السياسي أو تترك تأثيرًا كبيرًا على الحقوق الأساسية للمواطنين. بعد استكمال المراحل التشريعية المطلوبة وإقرار التعديلات من قبل السلطة المختصة، يتعين إجراء استفتاء عام، يُدعى له جميع المواطنين المؤهلين للتصويت. هذه العملية تستوجب تحضيرات ضخمة، تشمل توعية المواطنين حول محتوى التعديلات المقترحة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة[3].

علاوة على ذلك، تُبرز الآلية الاستفتائية أهمية كبيرة للغاية فيما يتعلق بالمراقبة والشفافية خلال العمليات الديمقراطية. حيث يلعب الدور الرقابي للهيئات المستقلة، مثل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دورًا محوريًا ومفصليًا في ضمان أن يكون الاستفتاء نزيهًا وأن تسير العمليات الانتخابية بسلاسة ودون أي تعقيدات أو مشاكل. فتلك المعايير والممارسات تُساهم بشكل فعال في بناء الثقة المتبادلة بين الدولة والمواطن، وتعزز من مشروعية النتائج وتحقيق العدالة بطرق تعتبر محورية ورئيسية. في النهاية، تبقى الآلية الاستفتائية جزءًا لا يتجزأ من المسار الدستوري في العراق، إذ تُمكن المجتمع من التأثير الفعّال على توجهات الدولة وصنع القرار نهجًا متكاملًا، مما يُسهم في تطوير تجربة دستورية غنية بالتنوع والشمولية التي تعكس آراء كافة مكونات المجتمع وترسيخ مبادئ المساواة والشراكة بين جميع فئات الشعب.

المطلب الثالث: الآلية التفاوضية

تعتبر الآلية التفاوضية واحدة من العناصر الأساسية والمهمة في عملية تعديل الدستور، حيث تتطلب هذه العملية جهودًا كبيرة لبناء توافق قوي ومستدام بين القوى السياسية المختلفة والمتنوعة في العراق. تتيح هذه الآلية للأطراف المعنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية الرئيسية، منظمات المجتمع المدني الفاعلة، والنخب الفكرية المثقفة، مجالًا مهمًا للجلوس معًا وتبادل الآراء والأفكار حول التعديلات الدستورية المقترحة. تتضمن هذه العملية

---

1 - د. حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية والقانون الدستوري, الدار الجامعية , بيروت ,1988, ص66.

2- عصام سعيد عبد ، اساليب اقامة الدساتير ، مجلة الرافدين للحقوق ، تصدرها كلية القانون . جامعة الموصل ، العدد(13) ، تموز ، 2002 ، ص166.

3- محمد علي آل ياسين ، القانون الدستوري (المبادئ الدستورية العامة) ، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر . بيروت ، (ب.ت) ، ص65.

مفاوضات تعتبر حيوية للمستقبل، نظرًا للتعقيدات السياسية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، وتمثل أيضًا فرصة كبيرة لتعزيز التفاهم والتعاون بين مختلف الأطراف، وهو ما يعتبر أصلح وأكثر فائدة للبيئة السياسية العراقية الغنية والمتنوعة[1].

عند النظر إلى الآلية التفاوضية، يمكن القول بأنها تستند إلى مجموعة متنوعة من الأبعاد الحيوية الأساسية، والتي تشمل تحديد الأهداف والرؤى المتعلقة بالتعديل بشكل دقيق وفعلي. يطلق كل طرف في هذه العملية العنان لمطالبه المختلفة والمحددة، حيث يتم إحياء النقاشات حول القضايا المركزية والمهمة مثل الفيدرالية، توزيع السلطة، والثروات الطبيعية وأثرها على المجتمع بشكل عام. تتطلب هذه النقاشات مستويات عالية من المهارات التفاوضية المعقدة، بما في ذلك القدرة على التعبير عن الاحتياجات بكفاءة ووضوح، والاستعداد للتنازلات عند الضرورة، وثقة الأطراف في مستوى الشفافية المتبعة أثناء هذا الحوار الدقيق. عادةً ما يتم عقد ورش العمل ومؤتمرات هامة للغاية لعرض المواقف المختلفة والمتنوعة[2].

من المهم جداً التأكيد على أن هذه الآلية ليست خالية من التحديات والصعوبات العديدة التي تبرز بشكل مستمر، حيث يمكن أن تتداخل المصالح الضيقة الخاصة ببعض الأطراف مع الأهداف الوطنية السامية والمشتركة في العديد من الحالات المختلفة. وهذا الأمر يتطلب ضرورة وجود مهارات دبلوماسية فائقة ومتميزة، فضلاً عن قدرة استثنائية على إدارة الأزمات بطرق فعالة ومؤثرة. من الضروري أن يكون هناك آليات فعّالة وواضحة لرصد وتقييم نتائج المفاوضات والتسويات، وذلك لضمان التأكد من بلوغ الأهداف المرجوة بشكل فعلي وواقعي وملموس. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تعزيز الثقة والاحترام المتبادل بين كافة الأطراف المتفاوضة والمشاركة في العملية لتحقيق الأهداف بشكل متناغم[3].

المبحث الثالث

تحليل تأثير التعديل على وحدة العراق

تُعتبر التعديلات الدستورية المهمة في جمهورية العراق عملية معقدة ودقيقة تحمل في طياتها آثارًا بالغة الأهمية على وحدة البلاد، والتي شهدت تاريخًا طويلًا ومعقدًا من الانقسامات والصراعات العميقة التي أثرت بشكل كبير على هويتها وكيانها الاجتماعي. إذ يمكن اعتبار الدستور المعتمد عام 2005 بمثابة الإطار القانوني الأساسي الذي يحاول جسر الفجوات وتعزيز التفاهم بين المكونات المتنوعة للعراق مثل العرب والأكراد والتركمان، الذين يختلفون بشكل كبير في ثقافاتهم وهوياتهم وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية، مما يضيف إلى تشابك وتعقيد المشهد السياسي العراقي. إن أي تعديل للمواد الأساسية في هذا الدستور، وخاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والحكم الذاتي، له القدرة على إعادة تشكيل الرابطة الاجتماعية والسياسية بين هذه المكونات، مما يؤدي إلى التأكيد على أهمية التدقيق في كل خطوة في هذا المجال[4].

فإن تعزيز صلاحيات الأقاليم أو تقليصها -على سبيل المثال- يمكن أن يؤدي إلى توترات متزايدة أو إلى تحقيق نوع من التوازن والاستقرار، وذلك يعتمد بصورة كبيرة على كيفية تفاعل جميع الأطراف المختلفة مع هذه التغييرات وما يتبعها من فهم مشترك للنتائج الممكنة التي قد تترتب على ذلك. من المؤكد أن السعي لتعديل الدستور يجب أن يترافق مع دراسة دقيقة وشاملة للتداعيات المحتملة على الهوية الوطنية، حيث إن التعديل الذي يعزز من الخطابات القومية أو الطائفية قد يؤدي إلى تعطيل التفاف المواطنين حول مفهوم الدولة العراقية الموحدة والمنشودة. هذا يتطلب استبصارًا عميقًا وتحليلًا دقيقًا للنتائج المحتملة لهذه التغييرات، ومرافقتها بنقاشات متعددة الأبعاد وشاملة لضمان عدم حدوث أي انزلاقات تهدد الوئام الوطني[5].

يستتبع ذلك ضرورة مراعاة البعد التاريخي والثقافي الغني للعراق، حيث إن أي محاولة للتعديل تحتاج إلى إعادة التفكير والنظر في الرؤى التقليدية والممارسات المتأصلة لدى مختلف الجماعات والمكونات الموجودة في المجتمع العراقي المتنوع والمعقد. وفي هذا السياق، فإن إجراء استفتاءات عامة أو مشاورات موسعة قد تعتبر من

---

1 - د. صبحي المحمصاني ، الدستور والديمقراطية ، دار العلم للملايين . بيروت ، 1952 ، ص27 ، وجاء بنفس المعنى د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، المبادئ العامة للقانون الدستوري ، الدار الجامعية ، (ب.م) ، 1985 ، ص ص 93 ، 94 .

2 - د. حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، الدرا الجامعية ، بيروت ، 1988 ، ص ص 66 ، 67 .

3- الاصطلاحات المطلوبة في الدستور العراقي الجديد: معهد الديمقراطية والتنمية في العراق، وقائع ندوة الحوار الفكري حول أزمة المشروع الديمقراطي في العراق، . بغداد، ٨ شباط 2006

4- عامر حسن فياض، أفكار بشأن الدستور ومستقبل العملية السياسية في العراق، جريدة الصباح، في صفحة آخر الأخبار على الساحة العراقية، التي نشر في موقع الكتروني: www.alsabah.comlpaper.php?sourse في ٩/٢٠24/

5- منذر الفضل موضع نشر في الانترنت تحت عنوان (أحكام التعديل الدستوري الموجود لجمهورية العراق الاتحادي)، الحوار المتمدن العدد ١٥٦٧ في ٣١ / 5/ 2006 في الموقع: www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid = 66219

الوسائل الفعالة والنشطة لتعزيز النتائج وتحقيق انخراط فعلي وفعّال من قبل كافة الأطراف في العملية، الأمر الذي سيساعد على جعل التعديلات تجسد تطلعات الشعب بشكل حقيقي وأصيل، وتعكس احتياجاته وتطلعاته.

المطلب الاول: دور المجتمع المدني في عملية التعديل

يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً ومهما للغاية في عملية تعديل الدستور في جمهورية العراق، حيث يمثل نقطة التقاء حيوية وضرورية بين الحكومة والمواطنين، مما يساهم بشكل فعال في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفعالة من جميع الأطراف. إن هذه العناصر تعتبر حيوية وأساسية للجميع، ومن خلال المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والجمعيات التي تعكس اهتمامات شرائح المجتمع المختلفة، يمكن للمجتمع المدني أن يعبر عن صوت متنوع وموحد يعكس بدقة احتياجات وآمال المواطنين بكافة فئاتهم الاجتماعية والاقتصادية. تعمل هذه المنظمات بلا كلل أو ملل لتعزيز المشاركة المدنية النشطة من خلال نشر الوعي الواسع وتوفير المعلومات الدقيقة والشاملة حول عملية التعديل، مما يسهم بشكل فعال في زيادة الوعي العام حول القضايا الدستورية وحقوق المواطنين الجوهرية. وهذا النوع من المشاركة المعززة يضمن أن تعكس مشاعر ورغبات المجتمع بشكل حقيقي التعديلات المقترحة، محققًا نوعًا من التوازن الدقيق بين المطالب السياسية والمبادئ الديمقراطية الأساسية التي تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية[1].

علاوة على ذلك، يسهم المجتمع المدني بشكل فعال ومباشر في تشكيل النقاشات العامة وتوجيه الحوار بشأن عناصر التعديل من خلال انخراطه الفعّال في عمليات الحوار العام. إذ يمكن أن يتضمن ذلك تنظيم ورش عمل وندوات ولقاءات جماهيرية، حيث يتمكن المواطنون من التعبير بحرية عن أفكارهم وآرائهم التي تعتبر مهمة وفاعلة بشأن الإصلاحات الدستورية المطلوبة. هذا التفاعل الحيوي الغني لا يُثري فقط محتوى التعديلات، بل يعزز أيضًا الشرعية الشعبية للعملية من خلال خلق قاعدة دعم قوية وواسعة النطاق للتغييرات المقترحة التي تتماشى مع تطلعات المجتمع. في الوقت نفسه، يمكن أن يُؤدي دور المجتمع المدني إلى استقطاب قطاعات متنوعة ومختلفة من المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة، والتي تعبر بدورها عن احتياجاتها ومطالبها في الممارسات التعديلية[2].

وجدير بالذكر أن التحديات المتعددة التي تواجه المجتمع المدني في العراق، مثل نقص التمويل والضغوط السياسية المستمرة، يمكن أن تُعقد دورهم وتأثيرهم في هذه العملية الحساسة والمعقدة. ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحّة باستمرار لتعزيز قدرات المجتمع المدني بصورة متميزة وفعّالة ليكون عاملاً أساسيا ومركزيا في نجاح تحقيق تعديلات دستورية تعكس بحق تطلعات المجتمع بأكمله بوضوح وشمولية. يمكن أن تُحقق هذه المؤسسات دورًا أكثر فعالية ومصداقية من خلال السعي الجاد نحو الشفافية ومشاركة المعلومات مع المجتمع المحلي، مما يساعد على بناء الثقة وتعزيز الروابط المجتمعية. من خلال ذلك، يمكنهم التحول من مجرد وسطاء إلى مدافعين حقيقيين ومؤثرين عن العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، مما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي، ويحقق في النهاية تطلعات الشعب في مستقبل أفضل وأكثر ديمقراطية وشمولية. بالإضافة إلى ذلك، الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمات ستؤدي إلى تحسين قدرتهم على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية، مما يسهم في إنجاح عملية التعديل الدستوري والتطوير المستدام الذي يحتاجه المجتمع لضمان حقوق الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية[3].

المطلب الثاني: الآثار المستقبلية لتعديل الدستور

تتسم الآثار المستقبلية لتعديل دستور جمهورية العراق 2005 بتعقيدها وارتباطها بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة في البلاد. أولاً، قد تسهم التعديلات الدستورية في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال معالجة الهياكل الإدارية الحالية ومنح السلطات المحلية مزيداً من الاستقلالية، الأمر الذي يمكن أن يساعد بشكل كبير في تقليل الصراعات الداخلية. من خلال توفير آليات أكثر وضوحًا للتمثيل والمشاركة الفعالة، يمكن أن تُعزز هذه التعديلات من مشاركة جميع المكونات الاجتماعية بشكل أكثر شمولية، مما يقلل من مشاعر التهميش والإقصاء التي قد تواجهها بعض الفئات السكانية. إن تعزيز الهوية الوطنية من خلال تعديل الدستور قد يكون له تأثير إيجابي للغاية على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، خاصةً إذا تم تضمين مبادئ العدالة الانتقالية بأبعادها المختلفة.

1- د. طعمه الجرف – نظرية الدولة . دار النهضة العربية – سنة 1978 ... 7- الدكتور سليمان الطماوي – السلطات الثلاث ص (468 – 469) – دار الفكر العربي.

2 - د. محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، كردستان، ٢٠٠

3 - نبيل حليلو .و محمد معمري دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديمقراطية . ص 173-181

بالإضافة إلى ذلك، سوف تؤثر التعديلات المحتملة على الاقتصاد الوطني بشكل عميق، إذ يمكن أن تُسهم في إنشاء بيئة قانونية مستقرة ستطلبها الاستثمارات الأجنبية وتُشجعها لما لها من نتائج إيجابية على النمو العام. من الممكن أن تؤدي التعديلات الدستورية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي قد يجذب مستثمرين جدد وينشط الحركة الاقتصادية بطرق متعددة ومختلفة. على العموم، التوافق الفعال بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع توفير إطار عمل مرن يضمن عدم تكرار الأخطاء السابقة سيكون له آثار إيجابية كبيرة على مستوى الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة[1].

المطلب الثالث: مقترحات لتطوير العملية الدستورية

تتطور العملية الدستورية في جمهورية العراق يتطلب رؤية شاملة ومعمقة، تتميز بالامتداد والعمق، بحيث تتضمن جهوداً متعددة الأبعاد ترمي إلى ضمان التفاعل الإيجابي والمستدام بين الناخبين والمؤسسات السياسية المتعددة. ومن بين المقترحات الجوهرية والفعالة التي تشكل جزءاً أساسياً من هذا السياق هو تعزيز المشاركة الشعبية بصورة واسعة. حيث يمكن أن تُعتمد أساليب مبتكرة ومبدعة مثل الحلقات النقاشية العامة واستطلاعات الرأي المتنوعة، والتي تهدف إلى تعزيز وعي المواطنين بالقضايا الدستورية المهمة التي تمس حياتهم اليومية بشكل مباشر. فالشفافية في هذا الإطار لا تعمل فقط على توضيح المسائل المهمة للمواطنين، بل تسهم أيضًا في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الدستورية، مما يسهم بصورة فعالة في خلق ثقافة سياسية قائمة على الفهم العميق والمشاركة الفعالة والهادفة في اتخاذ القرارات المعقدة[2].

إضافةً إلى ذلك، من الضروري القيام بإجراء مراجعات دورية وشمولية على نصوص الدستور بواسطة لجان مستقلة تتكون من خبراء قانونيين وممثلين عن جميع مكونات المجتمع العراقي من مختلف الطوائف والثقافات. ينبغي أن تقوم هذه اللجنة بمهمة تقييم النصوص الحالية ومدى توافقها مع الحاجات المتغيرة والمتطورة والمتجددة للمجتمع العراقي. يجب أن تركز هذه المراجعات الشاملة على دراسة البنود الحالية ومدى تفاعلها أو عدم تفاعلها مع متطلبات المواطنين وآرائهم ومقترحاتهم القيمة، كما ينبغي أن يتضمن هذا النظام آلية فعالة ومهنية للتفاعل مع مقترحات المواطنين وتضمين آرائهم السديدة في النصوص الدستورية. هذا التوجه يتماشى تماماً مع التجارب الدولية الناجحة ويعمل على تعزيز قدرة الدستور على الاستجابة للتحديات المتواصلة والمتجددة التي تواجه الأزمات السياسية والاجتماعية في العراق[3].

علاوةً على ذلك، يُعدّ بناء قدرات المؤسسات الشعبية وأطر العمل المدني جانباً مهماً ومحورياً في تطوير العملية الدستورية بصورة فاعلة ومؤثرة. يجب على الحكومة والمجتمع المدني التعاون سوياً في تنظيم ورش عمل تدريبية متخصصة مؤهلة، تُساهم في تأهيل الأفراد والفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع للمشاركة الفعالة والنشطة في عملية صنع القرار. ومن خلال ضمان أن تكون كافة الأصوات مسموعة ومراعية، فإن هذا يؤسس للأساس الديمقراطي بشكل أقوى ويعزز من استقرار السلام الاجتماعي والنمو المستدام في البلاد بشكل تام. كافة هذه المقترحات، إذا ما تم تنفيذها بشكل دقيق وبتوجيه إرادة سياسية قوية ومؤثرة، من شأنها أن تسهم بجدية في تعزيز العملية الدستورية وتطويرها بشكل مستدام، بحيث تعكس بوضوح إرادة الشعب العراقي في بناء دولة قوية ومستقرة تُضمن حقوق جميع الأفراد والمجموعات وتفتح الآفاق لمستقبل أفضل. إن دور الإعلام في التوعية حول التعديل الدستوري يُعتبر أحد العناصر الحيوية من أجل ضمان نجاح هذه المبادرات[4].

يؤدي الإعلام دورًا حيويًا في توعية المواطنين حول التعديلات الدستورية المقترحة. حيث يسهم في خلق بيئة معلوماتية ملائمة، وتوفير المعلومات الضرورية التي تتيح للمجتمع فهم القضايا المرتبطة بالتعديل بشكل شامل. فالإعلام يمكن أن يعمل بحق كحلقة وصل بين الحكومة والمواطنين، مما يعزز من مستوى الوعي العام حول تفاصيل التعديلات وآثارها المحتملة على حياته وحقوقه. في هذا السياق، تعتبر الرسائل الإعلامية الصادقة والدقيقة عنصرًا ضروريًا لتوجيه النقاش العام والمجتمعي، إذ ينبغي على وسائل الإعلام المختلفة توضيح الأبعاد

1 - شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق – دراسة تحليلية مقارنة،(القاهرة- مصر، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018) ، ص206.

2 -Erika De Wet, The International Constitutional Order, 55 Int'l Comp. L.Q. 51, 53 (2006); Erika De Wet, The Emergence of International and Regional Value Systems as a Manifestation of the Emerging International Constitutional Order, 19 Leiden J. Int'l L. 611, 612 (2006).

3 - د. جواد كاظم الهنداوي، مراجعة تصحيحية لنصوص الدستور الاتحادي العراقي، ط ١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦, ص33.

4 - د. حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي للعراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠ ص121.

القانونية والسياسية والاجتماعية للتعديلات المقترحة. هذا التوضيح يُساعد في تسهيل فهم هذه التعديلات من قبل جميع قطاعات المجتمع، سواء كانوا عمال أو موظفين، أو طلاب، أو حتى أصحاب مهن حرة. [1].

الخاتمة

في ختام هذا البحث المعمق، يتضح بجلاء أن عملية تعديل دستور جمهورية العراق لعام 2005 تندرج ضمن سياق شديد التعقيد يتميّز بتداخل العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على سير هذه العملية. لقد أبرزت المناقشات مدخلات مستمرة ومهمة حول العوارض والعقبات التي تواجه هذه العملية، والتي تتراوح بين عدم الاستقرار السياسي والصراعات الاجتماعية المعقّدة التي تؤثر بشكل قوي وتزيد من تعقيد احتمالية إجراء التعديلات الضرورية. يُعتبر التحليل الشامل والدقيق لهذه العوامل والتبعات بمثابة عامل محوري لفهم العقبات التي تعيق التقدم نحو بناء نظام دستوري يتجاوز التحديات الحالية، ويعكس تطلعات الشعب العراقي بجوانبها العميقة. هذا بالإضافة إلى أهمية تعزيز وحدته وتماسكه الداخلي بشكل أكثر فعالية واستدامة.

كما أن توفير آليات مرنة وفعالة لإجراء التعديلات يُعد من الأبعاد الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار للحفاظ على استقرار النظام وتعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة. بين الآلية التشريعية والاستفتائية والتفاوضية، توجد تحديات قانونية مؤسسية متداخلة تتطلب إبداء المهارة والحذر لضمان مشاركة جميع الأطراف كما ينبغي، وليس فقط النخب السياسية المهيمنة. بل وقد أظهرت التجارب الدولية، سواء في الدول العربية أو الغربية، أن الظروف الاجتماعية والسياسية تلعب دوراً حاسماً في نجاح أو فشل عمليات تعديل الدساتير. لذا فإن الاستفادة من الدروس المستفادة من تلك التجارب تمثل ضرورة ومهمة في هذا السياق.

ومن هنا، تتضح أهمية تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في توعية فئات المجتمع حول أهمية الإصلاحات الدستورية ودورهما الحيوي في الحفاظ على وحدة البلاد وتماسكها أمام التحديات المختلفة. إن دور المجتمع المدني لا يقتصر فقط على إعلام الجمهور، وإنما يمتد إلى تحفيز الحوار وبناء الثقة بين مختلف المكونات وتوسيع نطاق المشاركة. إن الآثار المستقبلية التي قد تترتب على هذا التعديل، سواء كانت إيجابية أو سلبية، تحتاج إلى دراسة مستمرة وواعية تتسم بالتحليل النقدي وبعيدة النظر، مع الأخذ بعين الاعتبار موازنة المصالح الوطنية مع التحديات القائمة، ومواجهتها بحكمة وبصيرة.

تظهر الحاجة الملحّة للتفكير العميق والتخطيط الاستراتيجي، لضمان عدم تكرار الأخطاء الماضية، وتعزيز عملية الإصلاح السياسي بشكل يضمن استدامة السلام والاستقرار في العراق على المدى الطويل. لذا، ينبغي أن تكون هذه التحديات والإجراءات بمثابة نبراس ومرشد لخطوات مستقبلية تهدف لبناء نظام دستوري متين يعكس الهوية العراقية الأصيلة، ويثرى بشكل إيجابي في ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية والعدالة في المجتمع العراقي بأسره.

هذه النقاط جميعها ستسهم حتماً في تعزيز مناخ من الانفتاح والاحترام المتبادل، مما يعزز من أواصر التضامن بين جميع الأطراف والمكونات المختلفة داخل العراق. كما ستعزز الروابط الاجتماعية بين الشعب، وتحوّل الأعراق والثقافات المختلفة إلى مزيد من التكامل والوحدة في وجه التحديات المستقبلية، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على التصدي لكل أنواع التحديات.

اولا: قائمة المصادر والمراجع:

1) Erika De Wet, The International Constitutional Order, 55 Int'l Comp. L.Q. 51, 53 (2006); Erika De Wet, The Emergence of International and Regional Value Systems as a Manifestation of the Emerging International Constitutional Order, 19 Leiden J. Int'l L. 611, 612 (2006).
2) إحسان حميد المفرجي و د. كطران زغير نعمة و د. رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام
3) احمد علي عبود الخفاجي اثر التعديلات الدستورية على الاصلاح الاجتماعي في العراق , مجلة القانون الدستوري , والعلوم الادارية, اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المانيا برلين, العدد 16 اغسطس2022 .

1 - د. إحسان حميد المفرجي و د. كطران زغير نعمة و د. رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠ ص.ص 32-34 .

4) الاصطلاحات المطلوبة في الدستور العراقي الجديد: معهد الديمقراطية والتنمية في العراق، وقائع ندوة الحوار الفكري حول أزمة المشروع الديمقراطي في العراق، . بغداد، ٨ شباط 2006
5) جواد كاظم الهنداوي، مراجعة تصحيحية لنصوص الدستور الاتحادي العراقي، ط ١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦, ص33.
6) حسن البحري: القانون الدستوري والنظرية العامة ص143.
7) حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، الدرا الجامعية ، بيروت ، 1988 ، ص ص 66 ، 67 .
8) حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي للعراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠ ص121.
9) رقية المصدق, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, دار توبقال للنشر, الدار البيضاء, المغرب,1988, ص75.
10) شريعة ماشطي المشاركة السياسية اساس الفعل الديمقراطي مجلة الباحث الاجتماعي العدد (10) بلول (2010) ص144.
11) شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق – دراسة تحليلية مقارنة،(القاهرة- مصر، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018) ، ص206.
12) صبحي المحمصاني ، الدستور والديمقراطية ، دار العلم للملايين . بيروت ، 1952 ، ص27 ، وجاء بنفس المعنى د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، المبادئ العامة للقانون الدستوري ، الدار الجامعية ، (ب.م) ، 1985 ، ص ص 93 ، 94 .
13) طعمه الجرف – نظرية الدولة . دار النهضة العربية – سنة 1978 ... 7- الدكتور سليمان الطماوي – السلطات الثلاث ص 468 – 469) – دار الفكر العربي.
14) طه رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري, مطبعة جامعة عين شمس , القاهرة 1979, ص275.
15) عامر حسن فياض، أفكار بشأن الدستور ومستقبل العملية السياسية في العراق، جريدة الصباح، في صفحة آخر الأخبار على الساحة العراقية، التي نشر في موقع الكتروني: www.alsabah.comlpaper.php?sourse في ٩/٢٠٢4/
16) عدنان عاجل , القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق , مؤسسة النبراس, للطباعة والنشر والتوزيع , 2010 .
17) عصام سعيد عبد ، اساليب اقامة الدساتير ، مجلة الرافدين للحقوق ، تصدرها كلية القانون . جامعة الموصل ، العدد(13) ، تموز ، 2002 ، ص166.
18) علي يوسف الشكري , مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية , ط1 , ايتراك للنشر والتوزيع , القاهرة , 2004 ص66.
19) عوض الليمون, الوجيز في النظم السياسية ومبادى القانون الدستوري, ص290.
20) غازي فيصل مهدي نص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في الميزان الطبعة الاولى - موسوعة الثقافة القانونية - بغداد 2008- ص3.
21) ليث كمال نصراوين, أثر التعديلات الدستورية لعام 2011م على السلطات العامة في الأردن, مجلة دراسات, علوم الشريعة والقانون، المجلّد(40), العدد(1), الجامعة الأردنية, عمان,2013, ص220.
22) ماجد راغب الحلو الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية. المؤلف :. اللغة : العربية. ترجمة : غير موجود. سنة النشر : 2005. ص, ص, 10-11.
23) محمد رجب سماق: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية , الاقتصادية والسياسية, 2020 تاريخ الزيارة 2025/3/3.
24) محمد علي آل ياسين ، القانون الدستوري (المبادئ الدستورية العامة) ، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر . بيروت ، (ب. ت) ، ص65.
25) محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، كردستان، ٢٠٠

26) منذر الشاوي, القانون الدستوري, ج1, نظرية الدولة, ط2, العاتك لصناعة الكتاب, القاهرة, 2007.
27) منذر الفضل موضع نشر في الانترنت تحت عنوان (أحكام التعديل الدستوري الموجود لجمهورية العراق الاتحادي)، الحوار المتمدن العدد ١٥٦٧ في ٣١ / 5/ 2006 في الموقع: www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid = 66219
28) نبيل حليلو .و محمد معمري دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديمقراطية . ص 173-181